أدى صلاة الجمعة في جامع الشهداء بصنعاء

رئيس وزراء باكستان يلتقي وزير الدفاع ويزور صنعاء القديمة وبنك اليمن الدولي

■ وصول رئيس الوزراء الباكستاني إلى صنعاء

■ رئيس الوزراء يصافح نظيره الباكستاني

■ رئيس الوزراء الباكساني يلتقي وزير الدفاع

سومرو:التراث الذي تحويه مدينة صنعاء القديمة ملك عام للإنسانية

■ .. يؤدي صلاة الجمعة

■ .. ويزور اسواق صنعاء القديمة

■ ويتسلم مفتاع مدينة صنعاء القديمة

■ وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تلتقي نظيرها الباكستاني

صنعاء /سبأ:

استقبل رئيس وزراء الحكومة الإنتقالية بجمهورية باكستان الاسلامية الشقيقة / محمد ميان سومرو/ أمس بمقر إقامته بالعاصمة صنعاء وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد .

وجرى خلال المقابلة بحث التعاون العسكري بين البلدين في مجالات التأهيل والتدريب وفي المجال الطبي العسكري.

حضر المقابلة نائب رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن علي قاسم طالب والعميد الركن طيار محمد علي الشهاري مدير عام ديوان وزارة الدفاع والسفير الباكستاني بصنعاء نواب امير شرواني وسفير اليمن بباكستان عبدالاله حجر.

هذا وقد أدى رئيس وزراء الحكومة الانتقالية في جمهورية باكستان الشقيقة صلاة الجمعة يوم أمس في جامع الشهداء بصنعاء ومعه وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل رئيس بعثة الشرف و والسفير اليمني في باكستان عبد الإله حجر ، والسفير الباكستاني بصنعاء نواب امير شروان والوفد الباكستاني المرافق لرئيس الوزراء.

وفي خطبتي الجمعة اشار وزير الأوقاف والارشاد القاضي حمود الهتار الى اهمية التضامن الاسلامي على المستوى الثنائي والجمعي بين الدول من اجل تحقيق ما يربوا اليه المسلمون وتجاوز الازمات والتحديات التي تواجه الامة الاسلامية.

كما عبر رئيس وزراء الحكومة الانتقالية لجمهورية باكستان الشقيقية محمد ميان سومرو عن إعجابه بما شاهده في مدينة صنعاء القديمة من ارث حضاري.

وقال خلال زيارته أمس للمدينة والوفد المرافق له، ان التراث الذي تحويه هذه المدينة هو تراث إنساني للانسانية بشكل عام.

وأضاف سومرو ": إن مدينة صنعاء مدينة جميلة وسأحدث الاخرين عنها وساحثهم على زيارتها:".. مشيرا الى اهمية الحفاظ على الطابع القديم للمدينة وادخال الحداثة التي تلبي احتياجات السكان.. لافتا الى ان الحفاظ على القديم وادخال الحديث يمثل تحدياً كبيراً.

وكان رئيس وزراء الحكومة الباكستانية قد قام عصر اليوم بزيارة الى مدينة صنعاء القديمة ومعه وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل وسفير اليمن لدى باكستان عبدالاله حجر والوفد الباكستاني المرافق له.

وعند وصوله باب اليمن قام امين عام المجلس المحلي بامانة العاصمة امين محمد جمعان الذي كان في استقباله بتسليمه مفتاح مدينة صنعاء القديمة.

وزار رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الباكستانية إحدى المعاصر القديمة للزيوت النباتية، وسمسرة النحاس وتجولوا في الأسواق الشعبية لمدينة صنعاء وتعرف على الحرف والمشغولات اليمنية التي تعكس التراث اليمني الاصيل كصناعة الجنابي والاواني الفخارية والخزف اليدوية.

كما شاهدوا جمال العمارة اليمنية وابداع الإنسان اليمني القديم، والتقسيم الحضاري لمدينة صنعاء القديمة الى اسواق متخصصة.

كما قام رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الباكستانية محمد ميان سومرو والوفد المرافق له بزيارة الى بنك اليمن الدولي، ومعه وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل رئيس بعثة الشرف والسفير اليمني في باكستان عبدالإله حجر .

وكان في استقباله لدى وصوله البنك رئيس مجلس ادارة البنك شاهر عبدالحق ومدير البنك احمد ثابت العبسي ومدير فرع الزبيري امين عبدالجليل ومدير فرع حدة زينب الاشطل وعدد من موظفي البنك .

حيث طاف ضيف اليمن بأقسام البنك الذي تاسس عام 1979م وقد شغل فيه رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الباكستانية منصب المدير العام خلال الاعوام 1987 - 1994م .

واستمع من المسؤولين في البنك الى شرح عن سير الأداء والتطور المصرفي حيث اصبح البنك حاليا يمتلك 13 فرعا في مختلف محافظات الجمهورية ويلعب دورا بارزا في النشاط المصرفي اليمني .

وقد عبر رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الباكستانية عن اعجابه بما شاهده من تطور في الأداء المصرفي في اليمن وهو ما وفر البيئة المناسبة لتطور بنك اليمن الدولي.

الى ذلك التقت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حمد، وزير العمل والقوى البشرية والباكستانيين العاملين في الخارج نصار احمد غمان عضو الوفد المرافق لرئيس وزراء الحكومة الانتقالية الباكستانية الذي يزور اليمن حاليا.

وجرى خلال اللقاء استعراض النتائج التي خرج بها اللقاء الوزاري التشاوري للدول المرسلة والمستقبلة للعمالة الذي عقد في ابو ظبي الشهر الماضي بحضور وزراء العمل في 12 دولة آسيوية ودول الخليج واليمن.

واستعرض الوزير الباكستاني التجربة الباكستانية في مجال تدريب العمالة قبل ارسالها الى الاسواق الخارجية المستقبلة لها في اطار تنمية الموارد البشرية.

هذا وقد وصل الى صنعاء أمس رئيس وزراء جمهورية باكستان الاسلامية الشقيقة / محمد ميان سومرو/ والوفد المرافق له في زيارة رسمية لبلادنا يجري خلالها مباحثات مع نظيره رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور وعدد من المسؤولين في الدولة تتناول علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات وسبل تعزيزها وتطويرها.

وكان في مقدمة مستقبلي ضيف اليمن بمطار صنعاء الدولي رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الارحبي ووزير الصناعة والتجارة رئيس بعثة الشرف الدكتور يحيى المتوكل والسفير الباكستاني بصنعاء نواب امير شرواني وسفير اليمن بباكستان عبدالاله حجر وعدد من الاخوة الوزراء وعددا من اعضاء مجلسي النواب والشورى.

وفي تصريح لوسائل الاعلام المختلفة قال رئيس الوزراء الباكستاني»: شكرا جزيلا على حرارة الترحيب , وبالنسبة للزيارة جاءت بناء على دعوة من رئيس الوزراء في الجمهورية اليمنية».

واضاف قائلا:» الزيارة تهدف الى تقريب العلاقات الثنائية بين البلدين والتنسيق في القضايا التي تهم العالم الاسلامي في إطار منظمة العالم الاسلامي, بالاضافة الى بحث علاقات التعاون في الجوانب التجارية وقضايا تنسيق المواقف بين البلدين بشكل عام، وكذلك التعاون في الانتاج الحربي, كما نرغب في توسيع مجالات التعاون بين البلدين.

واشار سومرو إلى وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أنه خلال زيارته لليمن سيتم التوقيع على اتفاقيات للتعاون الثنائي بين البلدين في عدد من، المجالات .

الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ـ عبدالرحمن العطية :

العلاقات اليمنية الخليجية مفتوحة لتحقيق شراكات متعددة الإصلاحات في اليمن تسهم في جذب الاستثمارات

الرياض / سبأ:

بـدأ الأمـين العام لمجلس التعاون لـدول الخليج العربية عبد الرحمن بـن حمد العطية اليوم زيارة للعاصمة صنعاء، تسـتغرق عدة أيام، يلتقي خلالها مع كبار المسـؤولين في الدولة والحكومة، لبحث آفاق تعزيز علاقات التعاون الأخوية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسـبل الكفيلة بتسـريع اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

كما سيشـارك الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي على رأس وفد خليجي كبير في اللقاء التشـاوري الثاني بين الجمهورية اليمنية وشـركاء التنمية الخليجيين والدوليين المقرر انعقاده في الرابع من فبراير الذي سيناقش مستوى تنفيذ تعهدات مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن عام 2006م وتقييم ما حققته عملية تخصيص التعهدات المالية من نجاحات لتحويلها إلى مشـاريع تنموية بدأ تنفيذ بعضها على ارض الواقع في اليمن بعد اسـتكمال إجراءات مناقصاتها وكذا اسـتكمال تخصيص ما تبقى من تعهدات مالية للمشـاريع التي أصبحت وثائقها جاهزة .

مندوب وكالة الأنباء اليمنية (سـبأ) في الرياض حرص على اسـتقراء آفاق هذه الزيارة، خصوصاً وأنها تأتي بعد تصريحات للعطية كشـف فيها عن توجهات خليجية جادة للتسريع بخطوات تأهيل اليمن للاندماج الكامل ضمن المنظومة الخليجية.

فـكان حصيلـة الحوار، تأكيد الأمين العام لمجلـس التعاون الخليجي، أن العلاقات الخليجية اليمنيـة مفتوحة على كل الاحتمالات كونها تنطلق مـن أرضية ثابتة وصلبة تاريخياً واجتماعياً، فضلاً عن العمق الجغرافي الإسـتراتيجي والامتداد الطبيعي الذي لا يمكن إغفاله في أي حال من الأحوال .. وكذا تأكيده أن خطوات تأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسـير بخطى واثقة من خلال نهج متدرج ومدروس سـيؤدي بكل تأكيد إلى تحقيق الآمال التي نتطلع إليها جميعاً نحو التكامل والشراكة.

وقال العطية " اليمن يرتبط مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بخصوصيات لا مثيل لها بين دول المجلس والدول الأخرى، والتقارب بين دول المجلس واليمن عملية طبيعية خاصة وان اليمن يعد مكملا طبيعيا لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة".

وتناول الحوار مع العطية سـير عملية تخصيص تعهدات مؤتمر المانحين وقضايا العمالة اليمنية في دول المجلس وإمكانية اسـتفادة اليمن من السـوق الخليجية المشـتركة، بالإضافـة إلـى مواقـف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من القضايا الإقليمية وفي مقدمتها تطورات الأوضاع في كل من العراق ولبنان وملف إيران النووي وكذا الرؤية الخليجية لمعالجة تلك الأوضاع، فإلى نص الحوار :

العلاقات اليمنية الخليجية مفتوحة على كافة الاحتمالات

تأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي يسير بخطوات متسارعة وحثيثة .. ما هو الجديد في مسالة اندماج اليمن في المنظومة الخليجية؟

- العطية: في ظل الوشائج القوية وأواصر الأخوة الحميمة وصلات القربى القوية والعلاقات التاريخية بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية اليمنية نستطيع جميعاً العمل على الارتقاء بهذه العلاقات بما يخدم المصالح المشتركة في ظل تنامي العلاقات الحميمة المفتوحة على كافة الاحتمالات, كونها تنطلق من أرضية ثابتة أصيلة وصلبة تاريخياً واجتماعياً فضلاً عن العمق الجغرافي الإستراتيجي والامتداد الطبيعي الذي لا يمكن إغفاله في أي حال من الأحوال.

وننظر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مستقبل العلاقات مع الجمهورية اليمنية برؤية منسجمة مع المصالح المشتركة بما يحقق الأمن والاستقرار في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لذلك فان عملية اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تسير بخطى واثقة من خلال نهج متدرج ومدروس سيؤدي بكل تأكيد إلى تحقيق الآمال التي نتطلع إليها جميعا، فاليمن يرتبط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بخصوصيات لامثيل لها بين دول المجلس والدول الأخرى, والتقارب بين دول المجلس واليمن عملية طبيعية خاصة وان اليمن تعد مكملا طبيعيا لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

ونتطلع إلى المزيد من المشاركات الخليجية واليمنية في كافة الصعد وهناك رغبة مشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اليمنية لتعزيز التقارب والتكامل بما يخدم مصالحهما المشتركة.

تخصيص 70بالمائة من التعهدات الخليجية لليمن

تخصيص تعهدات مؤتمر لندن للمانحين لدعم التنمية في اليمن توشك على الانتهاء قريبا, ما هو تقييمكم لمستوى ما أنجز من تخصيصات؟

- العطية: منذ انعقاد مؤتمر المانحين تم تخصيص حوالي (2.6) مليار دولار من إجمالي تعهدات دول مجلس التعاون والصناديق الإقليمية، موزعة على حوالي 50 مشروعاً وبرنامجاً تنموياً في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، ويمثل ما تم تخصيصه حوالي 70 بالمائة من إجمالي تعهدات دول المجلس والصناديق الإقليمية، والتي بلغت في مجملها حوالي (3.75) مليارات دولار، وتمثل أكثر من ضعف التعهدات التي قدمتها الجهات المانحة الأخرى لليمن,كما تمثل المبالغ التي تم تخصيصها أضعاف ما خُصص من قبل الجهات المانحة الأخرى.

أما ترجمة هذه المشاريع على أرض الواقع، فمن خلال مداولات اللجنة الفنية المشتركة التي عقدت اجتماعها مؤخراً في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض يومي 20-21 يناير 2008, فقد أطلع الجانب اليمني ممثلي دول المجلس بأنه تم برمجة معظم المشاريع التي تم الاتفاق عليها للتنفيذ, حيث طرح عدد منها في مناقصات, فيما بدأ التنفيذ الفعلي في عدد آخر, وتم تعزيز قدرات الأجهزة التنفيذية لضمان تنفيذ المشاريع وفق برامجها الزمنية, من حيث إنشاء وحدات جديدة تتولى متابعة تنفيذ المشاريع الجديدة, وتعزيز ما هو قائم, وكذلك تعزيز وحدة متابعة مشاريع مجلس التعاون في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ولا شك بأن هذه الخطوات ستساهم في تسريع وتيرة الإنجاز حيث إن دول المجلس ملتزمة بالوفاء بجميع تعهداتها,ومساندة الجانب اليمني على تنفيذها وفق البرامج الزمنية التي وضعتها الحكومة اليمنية.

برنامج تنفيذي للفترة 2011 – 2015

تسريع اندماج اليمن في مجلس التعاون هدف مشترك للجانبين اليمني والخليجي.. كيف ترى ما أنجز من خطوات على طريق الاندماج سواء ما تحقق في مؤتمر لندن للمانحين أو مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار؟

وهل تفكرون في عقد مؤتمر مانحين جديد لمتطلبات تأهيل اليمن لسنوات الخطة الرابعة 2011م - 2015-م؟

- العطية: حسب قرارات الاجتماع المشترك الأول لوزراء الخارجية الذي عُقد في مقر الأمانة العامة بالرياض في مارس 2006، والاجتماع الثاني الذي عُقد في صنعاء في نوفمبر 2006، فإن الجانبين ملتزمان بتحديد الاحتياجات التنموية لليمن للفترة 2006-2015م ووضعها في خطط وبرامج زمنية محددة، ودراسة طرق تمويلها، بما في ذلك عقد مؤتمر للمانحين.

وقد تم بالفعل عقد المؤتمر الأول للمانحين في لندن والذي وفر حوالي 86 بالمائة من الاحتياجات التمويلية للسنوات الأربع الأخيرة من خطة التنمية الثالثة (2007-2010م), وإذا أضيف إلى ذلك المبالغ التي تم التعهد بها قبل وبعد مؤتمر المانحين فإن المبلغ الإجمالي يصل إلى حوالي 5.6 مليار دولار.

ونعتقد أن التركيز في الوقت الحاضر يجب أن يكون على صرف تلك المبالغ على المشاريع المتفق عليها، والعمل على تنفيذها وفق برامجها الزمنية.

أما فيما يتعلق بالفترة من 2011 - 2015 فإن اللجنة الفنية المشتركة قد وضعت في اجتماعها الأخير برنامجاً تنفيذياً لتحديد الاحتياجات التنموية لليمن، وبعد تحديد تلك الاحتياجات ستتم مناقشة واقتراح الطرق المناسبة لتمويلها، ومن ثم عرض ذلك على الجهات المختصة في اليمن ودول مجلس التعاون لاتخاذ القرار المناسب.

المجال مفتوح لتحقيق شراكات خليجية يمنية

السوق الخليجية المشتركة انطلقت في يناير هذا العام, فكيف يمكن أن تستفيد اليمن من السوق؟

- العطية: من أهداف السوق الخليجية المشتركة رفع كفاءة الاقتصاد الخليجي عن طريق تحسين بيئة الاستثمار في دول المجلس، ولذلك فإن المجال مفتوح أمام رجال وسيدات الأعمال في اليمن للدخول في شراكات مع نظرائهم في دول المجلس للاستثمار سواء في اليمن أو دول مجلس التعاون.

وقد كان ذلك أيضاً أحد أهداف مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار الذي عُقد في اليمن في أبريل الماضي.

وقد سبق أن قدمت الأمانة العامة اقتراحاً إلى الجمهورية اليمنية بإلغاء الرسوم الجمركية وإزالة جميع القيود والعوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحد من حرية حركة التجارة.

والهدف من هذا الاقتراح هو تسهيل تنقل السلع والاستثمارات بين الجانبين وتشجيع الشركات والمؤسسات الخليجية على إقامة مصانع في اليمن سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير لدول المجلس وللعالم الخارجي، وستوفر هذه المصانع فرص عمل للمواطن اليمني وفرصا للاستثمار لرجال الأعمال في اليمن.

الإصلاحات في اليمن تسهم في جذب الاستثمارات

ما هي رؤيتكم لتشجيع القطاع الخاص الخليجي للاستثمار في اليمن باعتبار ذلك خطوة هامة لاندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون؟, وما هو المطلوب من وجهة نظركم من الجانب اليمني لاستقطاب المزيد الاستثمارات الخليجية؟

- العطية: كما تعلمون فإن مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار الذي عُقد العام الماضي بصنعاء, كان جهداً مشتركاً خليجياً يمنياً, وحقق نجاح مشهود في ضوء مشاركة المئات من رجال وسيدات الأعمال من الجانبين, وعُقدت على هامشه – وفي الأشهر اللاحقة – العديد من الصفقات والاتفاقات مع القطاع الخاص لإقامة مشاريع استثمارية في اليمن.

وبلا شك فإن الإصلاحات التي تمت في اليمن بهدف تحسين بيئة الاستثمار قد أسهمت وستسهم مستقبلاً في جذب استثمارات القطاع الخاص الخليجي إلى اليمن.

ولا شك أيضا أن تعزيز التواصل بين الجهات المختصة في اليمن، وممثلي القطاع الخاص فيها, مع نظرائهم في دول المجلس سيسهم بشكل كبير في تعريف القطاع الخاص الخليجي بفرص الاستثمار في اليمن, كما سيؤدي ذلك التواصل إلى التعرف على احتياجات القطاع الخاص والعمل على توفيرها بما يحقق المزيد من الاستثمارات.

■ عبدالرحمن العطية

ثقتنا كبيرة بالعمالة اليمنية

التأثيرات السلبية للعمالة الأجنبية في دول الخليج يظل هاجس مقلق للقيادات والشعوب فيها .. كيف يمكن التقليل من تلك الآثار .. ألا ترون أن تقليص أعدادها لصالح العمالة اليمنية والعربية هو جزء من الحل؟

- العطية: العمالة اليمنية تحظي دائماً بالترحيب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي ليست جزء من الحل فيما يتعلق بالعمالة الوافدة بقدر ما هي مكون أساسي من مكونات نسيج الخليج والجزيرة العربية, وهنا لابد من تقديم العمالة اليمنية وإعطائها الأولوية على غيرها من العمالة.. إلا انه في المرحلة الراهنة هناك حاجة بفعل الطفرة التنموية التي تمر بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كافة المجالات الأمر الذي تطلب وجود عمالة وافدة بهذه الكثافة.

واتفق مع التوجه والرؤية التي تتعزز بخصوص الآثار السلبية للعمالة الوافدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي طالما نبهنا من تداعياتها إلا انه ليس بمقدورنا في المرحلة الراهنة التخلي عن هذا نتيجة للطفرة التنموية.

وقد سبق للهيئة الاستشارية لمجلس التعاون أن درست موضوع العمالة الوافدة في دول المجلس,كما تم دراسة الموضوع من قبل وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ووزراء المالية بدول المجلس.

وثقتنا بالعمالة اليمنية كبيرة لاسيما العمالة المدربة والماهرة.